لقاء موسع لتقييم أداء الصناعة والتجارة الأربعاء المقبل:

شيبان لـ«الثورة»: سنناقش الاربعاء القادم جوانب تنمية الصادرات وتأهيل الصناعة وتحديث التشريعات

كتب/علي البشيري

■.. أوضح الاخ/عبدالاله شيبان وكيل وزارة الصناعة والتجارة المساعد لقطاع الصناعة بأن اللقاء الموسع الذي سيعقد الاربعاء المقبل سيناقش عدداً من القضايا المرتبطة بأداء الصناعة والتجارة ومساهمتها في التنمية الشاملة وكذا تقييم سير أداء الوزارة ومكاتبها والمؤسسات الواقعة تحت اشرافها.

وقال شيبان في تصريح لـ«الثورة»: إن اللقاء يستهدف الارتقاء بالأداء الصناعي والتجاري وذلك في ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والاقليمية والدولية منوهاً الى انه سيتم بلورة رؤى وبرامج اتجاهات مستقبلية تساهم في استكمال إعادة الهيكلة المؤسسية والوظيفية للوزارة وفروعها والمؤسسات التابعة لها.

وأشار الى أنه سيتم تحديد الآليات والاجراءات التي من شأنها زيادة الاستثمارات الصناعية وانجاز المناطق الصناعية والنهوض بالصناعات الصغيرة ورفع كفاءة وجودة وانتاجية وتنافسية الصناعة الوطنية وفتح مزيد من الاسواق الخارجية للصادرات اليمنية بما فيها الصناعية وإعداد وتنفيذ الدراسات والخطط والبحوث والمسوح الصناعية والتجارية.

وأكد شيبان على أن اللقاء سيخرج بعدد من التصورات والرؤى بشأن استكمال اجراءات التحرير والاصلاح بقطاعي الصناعة والتجارة والالتحاق الايجابي بمنظمة التجارة العالمية والتجمعات الاقتصادية الاقليمية.

ولفت وكيل وزارة الصناعة والتجارة المساعد الى انه سيتم تعزيز الرقابة في مجالات تطبيق المواصفات والمقاييس المعتمدة على السلع المستوردة والمنتجة محلياً والسلامة الغذائية والدوائية والاشهار السعري وتشجيع المنافسة ومكافحة الاحتكار والاغراق والغش التجاري وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وكذا تشجيع مساهمة المرأة في النشاط الصناعي والتجاري وإنشاء الشركات ذات الاكتتاب العام وتعزيز الرقابة على نشاط الشركات وتحديث بعض التشريعات النافذة وإعداد قوانين ولوائح جديدة وتطوير انسياب المعلومات والبيانات الصناعية والتجارية.

وقال شيبان ان الوزارة ستكرم عدداً من المؤسسات والشركات التي لها بصمات واضحة في تنمية الصادرات وفي التنمية الصناعية وخصوصاً تلك المعتمدة على المواد الخام المحلية وتشغيل القوى العاملة والحائزة على الشهادات العالمية للجودة وتطبق مواصفات راقية.

١,٧ مليار ريال إيرادات جمركي ميناء عدن ومطار صنعاء

عدن /سبأ

■ بلغت العائدات التي حققها جمرك محافظة عدن خلال شهر ابريل الماضي ملياراً و ٥٧٨ مليوناً و ٢٨٤ الفا و ٩٩٤ ريالاً ٠

وأوضح الأخ حسين أحمد روضان نائب مدير عام جمارك عدن لوكالة الانباء اليمنية /سبأ/ أن الايرادات المحققة تأتي في ضوء النشاط المتنامي الذي يشهده ميناء عدن، والمتمثل في استقبال الناقلات والبواخر التجارية، وحركة التصدير الخارجي للمنتجات اليمنية وكذا نشاط حركة حاويات الترانزيت المتنامية في ميناء عدن٠

إلي ذلك ارتفعت ايرادات جمرك مطار صنعاء الدولي خلال شهر ابريل المنصرم إلى ٢١١ مليوناً و ٣٤٩ ألف ريال بزيادة عن المقابل بمبلغ ٥٩مليوناً و١٨٣ ألف ريال ٠

وأوضح الأخ محمد الطايفي نائب مدير عام جمرك مطار صنعاء الدولي لوكالة الانباء اليمنية /سبأ/ أن الجمارك على المواد الطبية تصدرت قائمة ايرادات الجمرك بنسبة ٨٢ ٪ عن الأصناف الأخرى ، فيما ازدادت الايرادات على المطبوعات المختلفة من ١ ٪ خلال شهر ابريل ٢٠٠٤م إلى ٢٠٪ في نفس الفترة من العام الحالي ٠

من جانبه أوضح الأخ مكي حسن الشميري مدير اجراءات المسافرين بجمرك مطار صنعاء الدولي ان الصادرات السمكية خلال الشهر المنصرم بلغت ١٤٥ طنا بقيمة بلغت ٩٣ مليوناً و ٨٢ ألفاً و ٦٧٢ ريالاً شملت أسماك الشروخ والجمبري والثمد تونة والهامور وأسماك الجحش ،تم تصديرها إلى كل من الاردن و ايطاليا وفرنسا.

قريبا.. إنشاء كلية تمريض بجامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا

المكلا/ سبأ /

■،، التقى الدكتور أحمد عمر بامشموس رئيس جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا أمس الدكتورة فريبا الدرازي المستشارة الاقليمية للتمريض بمنظمة الصحة العالمية للشرق المتوسط والدكتورة تبول المهندس خبيرة المنظمة وبحث معهما مشروع انشاء كلية التمريض بالجامعة والمزمع تنفيذه خلال الفترة المقبلة٠

وجرى خلال اللقاء مناقشة أوجه الدعم العلمي والفني الذي ستقدمه منظمة الصحة العالمية في مجال تطوير المناهج واعداد الدارسين وتزويد مكتبات الكلية بالكتب الدورية التي ستساهم في تلبية الاحتياجات الصحية من الكوادر المؤهلة في تقديم الرعاية الطبية المتميزة٠

١٢ مشروعاً في مجال الطرق تنفذ بذمار بتكلفة ٧ مليارات ريال

ذمار /سبأ /

■ ناقش اجتماع المكتب التنفيذي والهيئة الادارية للمجلس المحلي بمحافظة ذمار أمس جملة من المواضيع المتعلقة بمستوى أداء الأجهزة التنفيذية وسير تنفيذ المشاريع التنموية المدرجة في البرنامج الاستثماري ٠

وفي الاجتماع الذي رأسه الأخ عبدالوهاب يحيى الدره محافظ المحافظة تم استعراض الخطوات التي قطعتها اللجنة الاشرافية لاعداد الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر واللجان الفنية للخطة ومهامها ودليل اعداد الخطة الخمسية الثالثة واتجاهات وآليات عمل اللجنة الاشرافية واللجان الفنية ولجان إعداد الخطة بالمديريات ومراحل إعدادها حيث تم التأكيد على أهمية التخطيط العلمي واعداد الخطط والبرامج التنموية وبما يكفل الاستغلال الأمثل لكافة الموارد وتنمية وتطوير قدرات القطاعات في شتى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . كما اطلع الاجتماع على تقرير الادارة العامة للواجبات الزكوية حول مستوى تحصيل الموارد الزكوية حيث أشار التقرير إلى ان اجمالي ايرادات الواجبات الزكوية خلال الفترة يناير - اكتوبر ٢٠٠٤م بلغ ١٨١ مليوناً و٨٣٤ الف ريال بزيادة عن المقابل ٧٤ مليون ريال .

وأشاد المكتب التنفيذي بالجهود التي بذلت لتحصيل الواجبات مؤكدا على أهمية مضاعفة الجهود لتنمية الايرادات وتطوير آليات عملية التحصيل وتفعيل الدور الرقابي والاشرافي للمجالس المحلية للمديريات.كما ناقش الاجتماع تقريرا حول مستوى تنفيذ مشاريع الطرق الجاري تنفيذها بالمحافظة والبالغة١٢ مشروعا بتكلفة تزيد عن ٧مليارات ريال و٣٨ مليون دولار أهمها مشروع طريق ذمار الحسينية بطول ٢٩١كم وبتكلفة ٣٨مليون دولار بتمويل من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ومشروع طريق ذمار بينون مارب بطول ٩٥كم وبتكلفة١,١مليار ريال بتمويل حكومي والمرحلة الثانية من مشروع طريق مدينة الشرق عتمه الدليل بطول ٥٧ كم بتكلفة مليار ريال بتمويل من البنك الاسلامي للتنمية وغيرها من المشاريع التي ستعمل على ربط مديريات المحافظة ببعضها البعض كما ستربط محافظة ذمار بالمحافظات المجاورة ولما فيه خدمة النشاط السكاني و الزراعي والاقتصادي بالمحافظة وتسهيل تنقل المواطنين ٠

كما تم خلال الاجتماع مناقشة سير عملية التحضيرات والاستعدادات للاحتفالات بالعيد الوطني الخامس عشر لإعادة تحقيق وحدة الوطن وقيام الجمهورية اليمنية والفعاليات التي ستنظمها المحافظة بهذه المناسبة الغالية ٠

٨ تخصصات جديدة بالمعاهد المهنية

صنعاء/ سبأ /

■ أقرت اللجنة العليا للمناهج المهنية للمعاهد المهنية والتقنية في اجتماعها أمس برئاسة الدكتور علي منصور بن سفاع وزير التعليم الفني والتدريب المهني ٤٤ وحدة تدريبية لثمانية تخصصات حديثة للمعاهد الصناعية والتجارية والمهنية لتلبية احتياجات سوق العمل وفق المتغيرات التقنية الحديثة التي يشهدها العالم في هذا المجال ، واشتملت هذه التخصصات على كهرباء الاستعمال، والاليكترونيا، واللحام والتكييف والتبريد ، وميكانيكا المركبات، والآلات الزراعية ، مكانيكا الانتاج ، والخراطة ، بالاضافة إلى الادارة المالية للمعاهد التجارية والتي قام بإعدادها ومراجعتها عدد من المختصين في المعاهد الفنية والتقنية التابعة للوزارة في عموم محافظات الجمهورية وبمشاركة مختصين من القطاع الخاص التي عمدت الوزارة على اشراكه في مراجعة وإقرار هذه المناهج كونه المستفيد الاول من مخرجات التعليم الفني ٠

وفي الاجتماع أكد الدكتور/ علي منصور بن سفاع حرص وزارته على إشراك القطاع الخاص للاسهام في اعداد ومراجعة هذه التخصصات والتي تساعد على تنوع المناهج في المعاهد الفنية والتقنية في جميع محافظات الجمهورية وتوفير أياد عاملة ماهرة تجيد كافة الأعمال المهنية والتقنية وتتوافق مع العملية التنموية والنهضة العمرانية التي تشهدها اليمن حاليا وكذا تمكين الطالب من الحصول على فرص عمل دون الرجوع إلى الوظيفة العامة٠

وشدد على أهمية التركيز على التخصصات الفنية والتقنية والتي لا تدرس في الجامعات اليمنية ، وتتوافق مع متطلبات سوق العمل المحلية عند وضع المناهج الخاصة بالمعاهد الفنية والتقنية حتى تتناسب مخرجاتها مع متطلبات واحتياجات الاسواق المحلية والعربية ٠

حضر الاجتماع الأخوان عبد الوهاب ثابت ممثل عن القطاع الخاص، والدكتور سيلان العبيدي الأمين العام للمجلس الوطني للتعليم وعدد من المختصين في قطاع المناهج بالوزارة٠

اختتام الدورة التدريبية لأعضاء المجلس المحلي بعدن حول إعداد الموازنة

مناقشة ادعاءات ملكية الأراضي بمنطقة بئر أحمد

عدن / سبأ /

■ اختتمت أمس بعدن دورة تدريبية لأعضاء المجلس المحلي بالمحافظة وأعضاء المجالس المحلية بالمديريات، حول إعداد الموازنة للمشاريع الخدمية التي تنفذ بمحافظة عدن، وتلقى المشاركون في الدورة محاضرات تعريفية وتوضيحية تركزت حول طرق وأساليب اعداد مسودات الموازنة وتحديد بنودها في المشاريع الخدماتية التي تشمل القطاعات التربوية والصحية والبيئية والمياه والصرف الصحي والطرقات وعقد الدورات الانعاشية لأعضاء المجالس المحلية في هذه المجالات، وهدفت الدورة إلى تفعيل المشاريع التي تنفذ وتمول من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال العام الجاري ٢٠٠٥م لخدمة المواطنين وخاصة في مجال المياه والطرقات والمدارس ٠

حضر اختتام الدورة التي نظمها الصندوق الاجتماعي للتنمية بالمحافظة على مدى اسبوع الأخ عبد العزيز ردمان خبير التدريب والتأهيل في الصندوق الاجتماعي للتنمية ٠

من جهة أخرى ناقشت لجنة معالجة قضايا ادعاءات الملكية بمحافظة عدن في اجتماعها أمس برئاسة الأخ عبدالكريم شائف الأمين العام للمجلس المحلي بالمحافظة - رئيس اللجنة عددا من الموضوعات المتعلقة بادعاءات الملكية بمنطقة بئر أحمد واطلعت اللجنة على عدد من الملفات الخاصة بمدعيي الملكية للاراضي في هذه المنطقة ٠

كما تم الاستماع إلى تقرير مقدم من الفريق الفني عن نزوله الميداني لمنطقة بئر أحمد بهدف اسقاط المواقع ومطابقتها مع وثائق الملكية لاراضي المواطنين الذين قابلتهم اللجنة المشكلة بهذا الخصوص وذلك على الواقع في منطقة حجيف ، وتم التوجيه باستمرار عمل الفريق الفني الميداني في أراضي الجثية في منطقة بئر أحمد بمديرية البريقة بمحافظة عدن٠

قراءة في قانون الجمارك الجديد وتعديلاته

إنشاء محاكم جمركية خاصة ومجلس للتعريفة الجمركية

خالد عبدالله الهادي *

■ من يطلع على قانون الجمارك الجديد بتعديلاته، المطروحة هذه الأيام أمام مجلس النواب بعد إقراره وإحالته من قبل مجلس الوزراء يدرك أن اللجنة الفنية التي كلفت بمهمة إعداد وصياغة القانون قد استندت إلى آليات عمل ومرجعيات عديدة لعل أهمها:

نصوص الدستور والقوانين النافذة، السياسات العامة للدولة المتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية والمالية واللامركزية المالية والإدارية، تشجيع الصادرات، الاستثمار.

-إطلاعها المتعمق للنظم التشريعية الحديثة، المتعلقة بالقطاعات الجمركية الموجودة في بلدان شقيقة - تونس، الأردن، سلطنة عمان.

-استيعاب وتمثل أحكام ونصوص واتجاهات الاتفاقية العالمية للتجارة الدولية (الجات) ومراعاة معظم الجوانب المتعلقة بالاتفاقية، فتوصلت اللجنة من خلال ذلك إلى عدة نتائج أقرت فيها مقترح إجراء ما يلزم من التعديلات على صياغات ومضامين مواد وأحكام القانون تحقيقا لعدد من الأهداف منها: ضبط وتحسين صياغة المواد والنصوص من الناحيتين اللغوية والقانونية، وتحديث وتطوير مضامين احكام القانون، وإزالة أي تكرار أو تداخل فيها، وحذف ما لم يعدله محل، وإضافة ما ينبغي إضافته.

وقد استفادت (اللجنة) من مرجعيات موضوعية بحيث جرت تعديلات مضامين أحكام ومعظم مواد القانون الجمركي النافذ حيث تم حذف ١٣ مادة نظرا لاحتوائها على مضامين وأحكام تتعارض مع التوجهات الجديدة للسياسة العامة للدولة وكذا اشتمال بعضها على مخالفات لنصوص الدستور في تعديلاته التي جرت بعد صدور القانون، إضافة إلى عدم وجود مثيل لبعضها في التشريعات المقارنة الأخرى، وتم استبدالها بـ١٣ مادة جديدة وتم حذف ١٩ مادة لأن بعضها قد تم استيعاب الحكم الوارد فيها ضمن التعديلات الجديدة المقترحة في مواد أخرى، كما تم دمج البعض الآخر مع مواد أخرى كونها تتضمن أحكاما مكررة أو متشابهة أو مكملة لها، بالإضافة إلى حذف ٩ مواد بدون استبدال كون الأحكام الواردة في بعضها تتعارض وقوانين السلطة القضائية النافذة ومبدأ المساواة مع القضاء إضافة إلى أن أغراض وأحكام مستهدفة في بعضها الآخر قد تم استيعابها في قوانين نافذة، خاصة منها قانون المرافعات، قانون الإجراءات الجزائية وعدم وجود مثيل لها في التشريعات المقارنة الأخرى.

وفيما يتعلق بالمواد الجديدة المضافة فقد اشتملت على مضامين وأحكام متعلقة بتسمية القانون، إصدار وزارة المالية لنماذج العمل، إعادة النظر في مبالغ الغرامات المقطوعة من قبل وزارة المالية - أما الاحكام التفصيلية في بعض مواد القانون تمت إحالتها إلى اللائحة وخاصة المواد المتعلقة بالقيمة وقواعد المنشأ - أما بقية المواد وعددها ٦٧ مادة فقد بقت على ما هي عليه نظرا لتوافقها وأسس العمل المقرة والمرجعيات المعتمدة وتطابقها مع النصوص التشريعية المقارنة، وبالنسبة للمواد المتضمنة للأحكام الخاصة بالغرامات جرى تعديل بالمبالغ المحددة بهذه المواد بما يقابلها بعد احتساب سعر الصرف عند صدور القانون النافذ وسعر الصرف حاليا مع القانون الجديد، الذي أقره مجلس الوزراء الشهر الماضي وأحاله إلى مجلس النواب لاتخاذ الإجراءات التشريعية اللازمة بشأنه.

الجديد في القانون الجديد بتعديلاته، هو إنشاء مجلس يسمى مجلس التعريفة الجمركية يرأسه وزير المالية وعضوية كل من وزيري الصناعة والتجارة، رئيس مصلحة الجمارك، وكيل المصلحة المختص، مدير عام التعريفة الجمركية - عضوا مقررا كما هي المادة ١٠، ويتولى المجلس ممارسات مهام واختصاصات محددة في المادة ١١، وكذلك إنشاء محاكم جمركية مختصة للنظر في قضايا المخالفات الجمركية وجرائم التهريب الجمركي كما هي المادة ٢٣٩ التي اعقبتها المادة ٢٤٠ المتعلقة بالمهام التي ستتولاها هذه المحاكم المنشأة.

ومع كل ذلك لابد أن نكون صادقين مع أنفسنا ووطننا والمسئوليات الملقاة علينا والتحديات التي نواجهها على كافة المستويات ومختلف الأصعدة في مرحلة تاريخية دقيقة، حرجة تعيشها البلاد، مرحلة الجد والمثابرة والتعمق الجوهري في واجباتنا وأداء أدوارنا تجاه قضايانا الوطنية وشئون أدارتنا المجتمعية بإرادة صادقة وجراءة وتضحية وبوضوح موضوعي وأفق مفتوحة وشفافية وترفع وسمو عن كل الصغائر، ولابد من القول أن القانون الجديد في مشروعه محل التناولة يشوبه بعض مضامين ونصوص وأحكام بعض مواده اوجه قصور حيث وردت منها بصورة مبهمة وغير واضحة منها ما تشرع للتنفيذيين لتاويل تلك النصوص القابلة للتلاعب في الوقت الذي تم إنشاء محاكم تتولى مسئولية قضايا المخالفات والتجاوزات كالتدليس في الفواتير وغير ذلك إلى جانب جرائم التهريب منها مسالة التسويات التصالحية المتعلقة بالمخالفات الجمركية والمستحقات، الرسوم الجمركية المذكورة في المواد ٢٢٨ و٢٢٩ و٢٣٠ التي تعطي للتنفيذيين حق التجاوز عن المخالفات والجرائم الجمركية ولم تحدد بوضوح في كل حالة من حالات جرائم التهريب المباشرة وغير المباشرة المنظمة رسمياً وغير المنظمة، والعقوبات اللازمة عن كل حالة أو مخالفة في وقت تصاعدت فيه عمليات التهريب وتوسعت بصورة لم يشهد لها قطاع الجمارك مثيلاً من قبل وهناك نصوص وأحكام في بعض مواد القانون والمتعلقة بالتعريفة والقيمة ومسالة الطعون وردت عامة دون ذكر الحالات والتفسيرات المتعلقة بشأن كل منها بوضوح ومسئولية وفق معايير صلبة وشروط وإجراءات معينة. وعلى كل حال لا زال الوقت مناسباً مادام القانون أمام البرلمان وهو ما نامل من اللجنة البرلمانية المختصة تلافي أوجه القصور بتعديلات واضحة وتفصيلية.

* خبير تحديث الإدارة الجمركية

السلامة المرورية مسئولية الجميع

اللجنة الإعلامية لأسبوع المرور العربي ٢٠٠٥م